

## الشروط الخاصة بشيكات العملات الأجنبية الواردة برسم التحصيل أو الشراء والمسحوبة على بنوك في الخارج

1. يحتفظ البنك بالحق في قبول الشيكات برسم التحصيل أو شرائها على أساس الخصم وذلك على مسؤولية المودع.
2. لا يترتب على البنك أي التزام أو مسؤولية في حالة الإفلاس أو الإهمال أو سوء التصرف أو الأخطاء أو تقاعس البنوك أو الأشخاص الآخرين أو فقدان أو تلف الشيك أثناء النقل أو عندما يكون في حوزة الآخرين.
3. يتم تحصيل كافة الرسوم المستحقة لمصرفنا أو للبنك المرسل بخصمها من مبالغ الشيكات أو قيدها على حساب المودع.
4. تخصم من حساب المودع كافة الرسوم المستحقة للبنك عن الشيكات التي يتم إرجاعها دون دفع قيمتها. ويحتفظ البنك بحقه بالقيود على حساب المودع بمبالغ العمولة والأتعاب بما في ذلك أتعاب المحاماة المتسحقة لنا أو لمراسلينا إذا كان، لأي سبب، أن الشيك مزور أو إذا تعرض مصرفنا أو مراسلينا لمطالبات قانونية. ويتعهد المودع بتعويض البنك عند أول مطالبة عن الأضرار والعمولات آنفة الذكر.
5. يتم قيد مبالغ الشيكات برسم التحصيل لحساب المودع أو تدفع نقداً عند تحصيلها حسب سعر الشراء السائد في ذلك اليوم. ولا يتحمل البنك أية مسؤولية من قيام المراسل بالرجوع على البنك بقيمة تلك الشيكات بعد قيدها لحساب العميل ويتعهد العميل بسداد قيمتها نقداً أو خصمها على حسابه لدى وصول أو مطالبة مضافاً إليها الفوائد والمصاريف.
6. يتم قيد مبالغ الشيكات التي تيم شراؤها على أساس سعر الخصم الذي يحدده البنك في حساب المودع بعد خصم الفوائد والعمولات والرسوم المتسحقة على هذه المعاملة مع الاحتفاظ بحق البنك في الرجوع على المستفيد والخصم على حسابه لاسترجاع المبالغ السابق إضافتها أو دفعها نقداً في حالة رجوع هذه الشيكات دون دفع من قبل البنك المسحوبة عليه مع عدم تحمل البنك أية مسؤولية مادية أو قانونية عن تلك المعاملة.
7. تخضع عملية إرسال الشيك للتحصيل لمواد الأعراف الموحدة للتحصيل رقم 522 الصادرة عن غرفة التجارة الدولية ولقانون الشيكات لعام 1992.